قطاع غزة فوق صفيح ساخن!

م. تيسير محيسن*

يبدو قطاع غزة، بعد نصف قرن على احتلاله ونحو عقدين على نشأة السلطة الفلسطينية، وعقد على سيطرة حركة "حماس" وفرض حصار عليه، مكاناً "غير ملائم" للعيش من المنظور الإنساني. إذ يواصل هذا القطاع وجوده وصموده ومقاومته، بينما تتواصل المعاناة الإنسانية بأفظع صورها وتجلياتها. ولعل أسوأ ما في الأمر، أن أحد أسباب هذه المعاناة هو الفلسطينيون أنفسهم نتيجة انقسامهم السياسي وارتباك أدائهم بصورة خاصة، بالإضافة إلى انعدام اليقين بالمستقبل، وانعدام القدرة، الناجمين أساساً عن سياسة الاحتواء الإقصائي الإسرائيلية، فضلاً عن الممارسات العدوانية المتكررة والمنهجية وغير المسبوقة.

يعيش قطاع غزة، الذي لا تتجاوز مساحته 360 كيلومتراً مربعاً ويقطنه ما لا يقل عن 1.800.000 نسمة، 76٪ منهم لاجئون منذ النكبة، وتبلغ كثافته السكانية 4900 فرد للكيلومتر المربع، حالة مستمرة من الهشاشة، أو الضعف الإنساني بسبب الاحتلال الطويل الأمد وممارساته، والحرمان المنهجي من الحقوق والحريات، بالإضافة إلى استمرار الانقسام.

* كاتب وباحث/غزة، ونائب المدير العام لجمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية).

فاقم عدوان سنة 2014 هذه الحالة. وبعد سنة ونصف السنة، لم يتمكن الاقتصاد النفعي المرتبط بما سُمِّي عملية إعادة الإعمار، ولا جهود المصالحة المبذولة على استحياء، من التغلب على الآثار المدمرة لهذا العدوان. فبدا القطاع بلا حكومة فعلياً، وبلا إعمار حقيقي، وطبعاً بلا استقرار، بينما تتفاقم أوضاعه الإنسانية يوماً بعد يوم.

أياً تكن الأسباب التي أوصلت قطاع غزة إلى هذا الوضع، الذي سنصفه بإيجاز من ناحيتي الخدمات الأساسية وعملية إعادة الإعمار، فإن القطاع يختبر حالياً تجربة فريدة، وربما غير مسبوقة، ولم تحظ بعد بالقراءة العميقة والدراسة المتأنية. ويمكن القول إن ثمة ثلاثة مواقف فيما يتعلق بهذه التجربة، وهي على النحو التالي: الأول يذهب إلى حد أسطرة نموذج غزة في مقابل نموذج "رام الله" بصورة خاصة؛ الثاني يمعن في التقليل من شأن هذه التجربة، ويرى أنها ستفضي حتماً إلى تكريس الانفصال، أو إلى "الانفجار الذاتي"؛ الثالث هو نظرة سكان قطاع غزة أنفسهم إلى أوضاعهم، وصفهم لها، أو تعبيرهم عنها، أو ما تظهره الإحصاءات والتقارير عن واقع الحال بموضوعية.

في غضون الأعوام العشرة الماضية، أُطلقت على قطاع غزة عدة تسميات تحمل دلالات، أو تشي بنهايات، أو تضمر غايات، منها: "الإمارة"، و"الدويلة"، و"الكيان المنفصل"، و"السجن الكبير"، و"الإقليم المتمرد". وسواء أكانت هذه التسميات زائفة أم موضوعية، يبدو أن القطاع بات يشكل، بالتدريج، "كيانية" غير معرَّفة لكنها قائمة بذاتها إلى حد كبير.

إن العوامل التي ساهمت في تشكل هذه الكيانية، وهي عوامل سياسية واستراتيجية، تقع خارج دائرة اهتمامنا. ذلك بأن هذه الكيانية، وبحكم الواقع، هي مجرد حالة موقتة أو انتقالية، أي أنها مرشحة إمّا إلى الاندماج في تشكيل سياسي واجتماعي أوسع، دولة أو سلطة أو نظام سياسي أو حركة تحرر، وإمّا إلى الاندفاع قدماً، طبقاً لمخططات جهنمية أو ارتباطاً بتحولات دراماتيكية أو تداعيات إقليمية، في سبيل إعادة تعريف ذاتها عبر تكريس الانفصال التام.

في غضون عشرة أعوام، تأكلت البنية التحتية وتراجع مستوى الخدمات الأساسية، وتعرضت سبل عيش آلاف الأسر للانكشاف، وفشلت آليات التأقلم في التغلب على المخاطر والتهديدات. كذلك زادت نسب انعدام الأمن الغذائي ومعدلات الفقر والبطالة بصورة هائلة، في ظل اقتصاد يزداد هشاشة ووضع سياسي يزداد قتامة يوماً بعد يوم. من هذا المنطلق يرى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA) أن الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أشد الحاجة إلى "الحماية" بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. فقد صرّح نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، أن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية "تنذر بالانفجار إن لم يتداركها المجتمع الدولي"، مشيراً بصورة خاصة إلى أن قطاع غزة يواجه ثلاثة تحديات كبرى هي: إعادة الإعمار؛ تلبية الحاجات الأساسية من كهرباء وماء وإسكان وتحسين الخدمات المتنوعة، وضمان فتح المعابر وحرية الحركة للمواطنين والبضائع؛ خلق بيئة اقتصادية تساهم في إعادة بناء ما تم تدميره، وفي إيجاد فرص عمل أكبر، وفي إنعاش الاقتصاد وبناء الأمل وتمكين المواطنين من التمتع بمستوى معيشي لائق وكريم.

إعادة الاعمار، الحاجات الأساسية، حرية الحركة للمواطنين

تعرض هذه المقالة أوضاع قطاع غزة عبر التركيز على العناوين الثلاثة التالية: الأزمة الإنسانية؛ واقع الخدمات الأساسية (التعليم، والصحة، وخدمات المياه والكهرباء)؛ إعمار غزة، مستندة إلى التقارير الدولية وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وإلى بعض الأبحاث والدراسات ذات الصلة. ولعل ما سنعرضه في هذا الإطار يساعد في الإجابة عن الأسئلة التالية: هل ينجح الفلسطيني في "اختبار الجدارة" من حيث إدارة الحكم والمجتمع؟ هل في قدرتنا تجاوز سياسة "الاحتواء الإقصائي" والتغلب على آثارها؟ كيف نعالج الأزمات والمشكلات عبر الجمع الناجح بين المقاربة الإنسانية والمقاربة السياسية؟

أولاً: الأزمة الإنسانية

وصف تقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالأزمة الإنسانية الفريدة الناجمة أساساً عن الاحتلال وممارساته منذ أكثر من 50 عاماً. وحدد التقرير أربعة أبعاد لهذه الأزمة هي: ضعف حماية المدنيين؛ التهجير القسري؛ تقويض القدرة على الصمود؛ القيود المفروضة على الوصول إلى الخدمات.

أ. قيود على الحركة

بدأت إسرائيل فعلياً فرض قيود على حركة السكان والبضائع من قطاع غزة وإليه منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين (البطاقة الممغنطة، ثم الممر الآمن). وفي حزيران/يونيو 2007، فرضت حصاراً شديداً مع قيود على القطاع، مخالفة بذلك المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر العقوبات الجماعية. أمّا أبرز هذه القيود على الحركة، فهي: منع استيراد مواد بحجة أنها ذات استعمال مزدوج (لأغراض المقاومة)؛ تقييد حرية الوصول إلى مياه البحر، وكذلك إلى الأراضي الزراعية بعمق يصل إلى أكثر من 150 متراً، ويصل في بعض الأحيان إلى 500 متر؛ إغلاق المعابر التجارية كافة (4 معابر) باستثناء معبر كرم أبو سالم؛ تقييد حرية الحركة عبر معبر بيت حانون/إيرز إلى الحدود الدنيا.

وأسفر الحصار والقيود المتنوعة عن تجزئة الأراضي الفلسطينية، وتكريس الفصل، وضرب النسيج الاجتماعي والاقتصادي، وعن تدهور بالغ في الأوضاع المعيشية. كما حال دون ضمان مجموعة واسعة من حقوق الإنسان، وتسبب بقتل واعتقال المئات (صيادين، مسافرين)، وساهم في تقويض الاقتصاد وتدهور العملية الزراعية وصيد الأسماك، وبالتالي تضرُّر سبل عيش آلاف الأسر وزيادة انعدام الأمن الغذائي، وحرمان الآلاف من السفر إلى الخارج للعلاج أو للتعليم أو للعمل، وتدهور نوعية الخدمات الأساسية وكمياتها. كذلك عطّل هذا الحصار إنجاز عملية إعادة الإعمار، وتطوير البنى التحتية وعمليات البناء الجديدة تلبية لحاجات النمو السكاني.

تدعي إسرائيل أنها خففت القيود على حركة سكان القطاع، أكان سنة 2012، أم في أعقاب عدوان "الجرف الصامد" سنة 2014. بيد أنه لم يطرأ، في الواقع، تحسن كبير على هذا الصعيد، فلا يزال معبر كرم أبو سالم يعمل بالآلية ذاتها السابقة على العدوان، إذ بلغ عدد أيام إغلاق المعبر في العام المنصرم 133 يوماً، وسمحت إسرائيل بخروج 1269 شاحنة خلال الفترة ذاتها، وهو ما يعادل 25٪ مما كان عليه الحال قبل الحصار. وعلى الرغم من أن إسرائيل رفعت بعض المواد من قائمة "مزدوج الاستعمال"، فإن ما تبقى ضمن هذه القائمة ما زال يشكل عائقاً كبيراً أمام تقديم الخدمات الأساسية، وكذلك إعادة الإعمار. أخيراً، وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة لحاملي التصاريح عبر معبر إيرز (450 تصريحاً في النصف الأول من العام الماضي، وهو ما يشكل 2٪ مما كان عليه سنة 2000)، فإن الفئات المؤهلة من منظور إسرائيلي للحصول على تصريح كهذا ما زالت تشكل أقلية منها: مرضى، ورجال أعمال وموظفو منظمات دولية. وقد قلصت إسرائيل كثيراً أعداد هؤلاء، بعد اندلاع الهبّة الفلسطينية.

القيود الإسرائيلية على الحركة تعيق تقديم الخدمات الأساسية وإعادة الإعمار

ب. هشاشة اقتصادية

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة أواخر سنة 2014 ما يعادل 1.706 مليار دولار، وبالتالي هبط نصيب الفرد إلى 970 دولاراً في السنة. وألحق الحصار والحروب الثلاثة دماراً هائلاً بالاقتصاد والبنية التحتية والأصول الإنتاجية. وأفاد تقرير للبنك الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة انخفض بنسبة 50٪ بسبب الحصار. فعلى سبيل المثال انخفض حجم الصادرات إلى 10٪ مما كان عليه قبل الحصار. وأسفر عدوان سنة 2014 عن تدمير نحو 6000 منشأة اقتصادية، تقدر تكاليف إنعاشها وإعادة إعمارها بنصف مليار دولار. علاوة على ذلك، يعاني النشاط الاقتصادي جراء انعدام البيئة المشجعة على الاستثمار، وجراء زيادة فرض الضرائب من حكومة "الأمر الواقع"، وجراء ضعف البنية التحتية وانقطاع التيار الكهربائي، وجراء ركود تجاري حاد وغير مسبوق. وينتشر اليوم في أرجاء القطاع ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي، أكان "اقتصاد الأنفاق"، أم "اقتصاد الكفاف"، أي المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بما في ذلك العمل في المجال الزراعي.

ج. بؤس اجتماعي

عطفاً على ما سبق، يزداد الواقع الاجتماعي في قطاع غزة بؤساً وقتامة. وتشير التقارير المتعددة إلى أن الفلسطينيين يزدادون فقراً للعام الثالث على التوالي، إذ بلغ معدل الفقر في القطاع قبل عدوان سنة 2014 نحو 39٪، ثم ارتفع إلى 50٪ بعد العدوان، أمّا نسبة الفقر المدقع فقد وصلت إلى 21٪، لترتفع إلى 30٪. وقُدِّرت نسبة البطالة بـ 44٪، لترتفع في أوساط الشباب، وخصوصاً في أوساط الخريجين منهم، إلى 60٪. ويفيد خبراء بأن النمو الاقتصادي في المدى القصير لا يكفي لاستيعاب قوة العمل المتزايدة. ويعتمد نحو 80٪ من السكان أساساً على

ارتفاع معدل الفقر من 35٪ إلى 50٪

المساعدات الخارجية، وتتبع نسبة كبيرة منهم آليات تكيف سلبية (الدين؛ تقليل النفقات؛ بيع الأملاك؛ الاعتماد على شبكات الدعم الاجتماعي). إلى ذلك، فإن 46٪ من الأسر غير قادرة على استيعاب الصدمات والتعافي منها، وتعاني نسبة 57٪ جراء انعدام الأمن الغذائي.

وبينما يعاني اللاجئون في قطاع غزة جراء تردي أوضاعهم، عبر عقود، وجراء تهديدات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بقطع المساعدات المقدمة إليهم، فإن مأساة النازحين نتيجة عدوان سنة 2014 تتفاقم يوماً بعد يوم. فحتى الآن هناك 100.000 نسمة تقريباً من دون مأوى، منهم نحو 78.000 شخص في حاجة ماسة إلى الدعم الموقت. وتتردى أوضاعهم المعيشية، إذ يقيمون حالياً إمّا مع عائلات مضيفة، وإمّا بشقق مستأجرة، وإما بكرافانات، وإمّا تحت أنقاض منازلهم السابقة. وهم لا يحصلون على الخدمات الأساسية بصورة كافية، فلا يتمتعون بالخصوصية، ويُمارَس ضدهم العنف على أساس جندري، ويتعرضون لتوترات مع المجتمعات المضيفة، وللمخاطر الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة. ويضاف إلى مشهد البؤس هذا تفشي حالات التوتر والنزاع الأسري، وعدم الشعور بالأمان، وزيادة العدوانية وسرعة الانفعال والغضب، وانخفاض الروح المعنوية وفقدان الثقة بالآخرين، وظاهرة تسول الأطفال أو عمالتهم بما لا ينسجم مع أعمارهم وقدراتهم وحقوقهم. وتتجلى مظاهر الإحباط واليأس في صفوف الشباب بصورة عامة، والعاطلين عن العمل منهم بصورة خاصة، في الرغبة في الهجرة، وفي الإدمان، والانتحار، والاتكالية، وارتكاب الجرائم، إلخ.

لقد خلّف العدوان الإسرائيلي الأخير نحو 800 أرملة، و47.000 امرأة وفتاة تقريباً في قيد النزوح القسري، ونجم عنه بطالة في صفوف النساء تصل إلى نحو 63٪. وأدت الأوضاع المعيشية المحفوفة بالمخاطر، علاوة على فقدان الأصول الإنتاجية في الغالب، إلى اعتماد آليات مواجهة/تكيف سلبية، مثل تسرب الأطفال من المدارس، والزواج المبكر للفتيات. وأسفر الضرر البالغ الذي لحق بالزراعة عن تأثر عدد كبير جداً من النساء العاملات في هذا المجال (صناعة الأغذية؛ زراعة الخضروات؛ تربية الحيوانات)، ووقوع بعضهن فريسة للنزاع بشأن الملكيات، والحرمان من حق الحصول على التعويض بسبب العوائق البنيوية وهيمنة الرجال والتقسيم التقليدي للعمل.

ثانياً: خدمات أساسية متردية

إن انعدام الاستقرار سياسياً وأمنياً، واستمرار الحصار، وهشاشة الاقتصاد، بالإضافة إلى المشكلات البنيوية، أمور من شأنها أن تجعل الوصول إلى الخدمات الأساسية أمراً بالغ الصعوبة، وخصوصاً للفئات الاجتماعية الأكثر فقراً وتضرراً وتهميشاً.

ففي تقرير فريق الأمم المتحدة "غزة في عام 2020" ورد ما يلي: "إن الحياة اليومية لسكان قطاع غزة في عام 2020 ستكون أسوأ مما هي عليه الآن، إذ لن يتاح فعلياً الحصول على مصادر للمياه الصالحة للشرب، وستستمر معايير الرعاية الصحية والتعليم بالتراجع، وسيصبح الحصول على الكهرباء للجميع بأسعار معقولة أُمنية بعيدة المنال لأغلبية السكان، ولن يطرأ، بحلول عام 2020، تغير على أعداد الفقراء والمهمشين اجتماعياً والمرتفع أصلاً، ولا على أولئك الذين يعتمدون على المساعدة الاجتماعية، بل وعلى الأرجح سوف تزداد."

أزمة المياه: هي مشكلة مزمنة مرتبطة بشح الأمطار، وتزايد سحب المياه من المخزون الجوفي، وبالممارسات البيئية والاجتماعية الخطأ، وغياب التخطيط الاستراتيجي للمعالجة بما في ذلك البحث عن بدائل جدية. وتتفاقم مشكلة شح الموارد المائية نتيجة تعرضها للتلوث الكيميائي، إذ ارتفعت نسبة الكلوريد إلى أكثر من 1000 ملغ/لتر، وهو ما يعني عدم صلاحيتها للشرب الآدمي طبقاً لمواصفات منظمة الصحة العالمية. كما تتزايد نسبة النترات في مخزون المياه، بحيث وصلت إلى 200–250 ملغ/لتر. ويعزو البعض انتشار أمراض الفشل الكلوي والسرطان إلى هذه المشكلة.

ويقدر معدل السحب السنوي من المياه الجوفية بنحو 160 مليون متر مكعب، الأمر الذي يتسبب بتناقص مستويات المياه، وبالتالي تسرب مياه البحر ومياه الصرف الصحي. ولذلك، يفيد تقرير OCHA أن 90٪ من المياه الجوفية في قطاع غزة لم تعد صالحة للشرب. والجدير بالذكر أن معدل استهلاك الفرد سنوياً في القطاع يتراوح ما بين 60 و70 لتراً يومياً، وهو أقل من المعدل الذي حددته منظمة الصحة العالمية. يضاف إلى ذلك، ضعف البنية التحتية لتصريف مياه الصرف الصحي ومعالجتها، إذ ينتج القطاع نحو 44 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي سنوياً، وهي كمية مرشحة للزيادة. ويتم معالجة وإعادة ترشيح نحو 30.000 متر مكعب، بينما يتم تصريف 90.000 متر مكعب تقريباً يومياً إلى مياه البحر والمناطق المجاورة.

أزمة الكهرباء: تتراوح مدة انقطاع التيار الكهربائي ما بين 12 و16 ساعة يومياً، وهو ما ترك أثراً سلبياً في تقديم الخدمات، ومخرجات العملية التعليمية، وعمل المستشفيات والمعدات الطبية، وتشغيل أكثر من 280 مرفقاً من مرافق المياه والصرف الصحي، وفي الوضع النفسي والاجتماعي للسكان.

وتنتج محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة في الأوضاع الطبيعية نحو 100 ميغاوات، بينما يحتاج القطاع يومياً إلى 350 ميغاوات، ومن المتوقع أن تصل إلى 550 ميغاوات بحلول سنة 2020. ويحصل القطاع على 22 ميغاوات من مصر، وعلى 120 ميغاوات من إسرائيل. ويرجح البعض أن أزمة الكهرباء هي سياسية في المقام الأول تتعلق بالخلاف بين غزة ورام الله.

عجزاً بنسبة 32٪ من قائمة الأدوية الأساسية

الخدمات الصحية: تشير البيانات الرسمية الى أن نمو الموارد البشرية الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة ما زال متدنياً على الرغم من انتشار الأمراض المتنوعة، وخصوصاً في قطاع غزة، وأبرزها: سوء التغذية؛ التيفوئيد؛ ضغط الدم؛ السكر؛ الكبد الوبائي؛ السرطان بأنواعه؛ أمراض العيون؛ الفشل الكلوي، إلخ. زد على ذلك، تراجُع الكفاءة والخبرة لدى

نسبة عالية من الممرضين، مع قلة عدد الأطباء الاختصاصيين بالأورام والجهاز الهضمي والقلب والدماغ وجراحة العيون والعظام. هذا، وتشير تقارير إلى تدني جودة الخدمة الصحية، وعجز معظم المرافق الصحية عن تقديم خدمات كافية، ونفاد 154 صنفاً من الأدوية، الأمر الذي يشكل عجزاً بنسبة 32٪ من قائمة الأدوية الأساسية. يضاف إلى ما سبق، أن 52٪ من موظفي وزارة الصحة لا يتلقون رواتبهم منذ أكثر من 16 شهراً.

وطبقاً لتوقعات المعدلات الحالية للنمو السكاني، فإن الحفاظ على المعدل الحالي 1.3 سرير طبي لكل 1000 شخص في قطاع غزة سيتطلب إضافة 800 سرير إلى المستشفيات والمراكز الصحية بحلول سنة 2020. كما أن الحفاظ على المعدل الحالي للأطباء والممرضين لكل 1000 شخص يستوجب رفع عدد الأطباء من 1000 إلى 4900 طبيب، وزيادة عدد الممرضين من 2000 إلى 8200 بحلول سنة 2020.

وتدير الأونروا 21 مركزاً للرعاية الصحية الأولية، إلاّ إن أعداد اللاجئين الذين يلجأون إلى هذه المراكز للحصول على المساعدة في مجال الرعاية الصحية في تزايد وارتفاع مستمرين. ومن أجل مواجهة تبعات النمو السكاني والاستمرار في توفير الرعاية الصحية للاجئين في سنة 2020، ستحتاج الأونروا إلى بناء 4 مراكز صحية جديدة، وتجديد 8 مراكز قديمة، وتوظيف 325 من الكوادر الصحية الجديدة، بالإضافة إلى مضاعفة عدد الأطباء والممرضين.

327 مدرسة من أصل 698 دمرت تدميراً كلياً أو جزئياً في عدوان 2014

الخدمات التعليمية: بلغ عدد المدارس الحكومية والخاصة وتلك التابعة للأونروا 698 مدرسة في قطاع غزة، كما بلغ عدد الطلبة 488.000 طالب وطالبة. وكان عدوان سنة 2014 قد أسفر عن تدمير نحو 327 مدرسة تدميراً كلياً، أو جزئياً. وإذ تُعتبر نسبة الأمية متدنية جداً، فإن هذا لا يعني أن جودة التعليم ومخرجاته كافية وملائمة. وبلغ عدد الجامعات في قطاع غزة 5 جامعات، و6 كليات جامعية تمنح درجة البكالوريوس، و7 كليات مجتمع متوسطة.

ويشير تقرير فريق الأمم المتحدة بعنوان "غزة في عام 2020" إلى ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس (بيد أن هناك تصاعداً في نسب التسرب المدرسي بحثاً عن عمل أو تكيفاً وفق الأوضاع المعيشية الصعبة)، إلاّ إن نوعية التعليم ما زالت تشكل تحدياً كبيراً، ويعود ذلك جزئياً إلى النقص في عدد المدارس، إذ إن 85٪ من المدارس تعمل بنظام فترتين، وبالتالي فإن الساعات الدراسية عادة ما تكون أقل من المقرر. ويتشارك ما معدله 40 طالباً غرفة الصف الواحد، ويذهب 30٪ فقط من الأطفال الصغار إلى رياض أطفال مرخصة.

وبناء على معدل النمو السكاني، سيكون ثمة حاجة إلى 190 مدرسة إضافية بحلول سنة 2020. وتتطلب نوعية التعليم وبيئته، في المدى البعيد، تلبية النقص في الغرف الصفية، وجعل المناهج والكتب المدرسية تستجيب أكثر لحاجات الأطفال في غزة، بما يضمن لهم تعليماً يستند إلى المهارات الحياتية، وهو ما يتطلب استثماراً أكبر في مجال تدريب المعلمين والإشراف التربوي.

تجدر الإشارة إلى أن 227 مدرسة تضررت جزئياً في أثناء العدوان الأخير، منها 148 مدرسة حكومية، و75 مدرسة تابعة للأونروا، و4 مدارس خاصة. كما جرى تدمير 28 مدرسة تدميراً كلياً. هذا ولا يزال 9000 معلم ومعلمة لا يتلقون الرواتب، كما أن الوزارة لا تتلقى أي ميزانية تشغيلية للعام الثاني على التوالي.

ثالثاً: إعادة الإعمار

تعهدت الدول والوكالات المشاركة في مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر 2014، بتقديم نحو خمسة مليارات دولار لدعم الأراضي الفلسطينية حتى سنة 2017، منها 3.5 مليارات لدعم قطاع غزة خلال الفترة نفسها. وتبلغ نسبة التمويل الجديد من المبلغ المقدم لدعم القطاع نحو 72٪، التزم بها المشاركون من أجل إعادة الإعمار والإنعاش، أمّا الباقي فعبارة عن إعادة تخصيص الالتزامات القائمة، أو مساعدات جرى إنفاقها فعلاً خلال الحرب. واللافت أن نصف المبالغ التي تعهد بها المؤتمر لم تُخصص لأنشطة ومشاريع محددة.

في أواخر آب/أغسطس 2015، أُعلن أن 1.229 مليار دولار قد صُرفت (أي نسبة 35٪ من المبلغ المخصص)؛ أُنفق منها نحو 227 مليون دولار على التدخلات ذات الأولوية المحددة في خطة الإنعاش (44٪ بنية تحتية؛ 25٪ تنمية اجتماعية؛ 25٪ حماية اجتماعية؛ 6٪ قطاعات إنتاجية، وكل ذلك لا يمثل سوى 6٪ من إجمالي حاجات الإنعاش). كذلك أُنفق على المساعدات الإنسانية والطوارئ خلال الحرب ما نسبته 18٪، بينما أُنفق نحو 38٪ من المصروفات الفعلية لتمويل أنشطة وبرامج للأونروا، ونحو 17٪ لدعم الميزانية الفلسطينية، ونحو 2٪ لدعم مشاريع وبرامج جارية في قطاع غزة، ونسبة 7٪ لشراء الوقود. ومنذ آب/أغسطس حتى تاريخه، أضيف

إلى المبالغ المصروفة نحو 140 مليون دولار. ونظراً إلى أن ما يُصرف لا يذهب بالضرورة إلى إعادة الإعمار، تتواصل معاناة المتضررين، وخصوصاً النازحين منهم.

صرف 6٪ من إجمالي حاجات الإنعاش فقط

وبمجرد توقُّف العدوان الإسرائيلي، بدأ ما يمكن أن نطلق عليه "الاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار"، الذي يشتمل على منتجين وموزعين ومستهلكين، وتحكمه مجموعة من المصالح والاعتبارات السياسية والأمنية. فهناك لاعبون كثر، وهياكل غير واضحة، ومعلومات شحيحة أو متضاربة أو غير دقيقة، وفوضى عارمة، وذلك على الرغم من الجهود الجبارة والإنجازات الفعلية على الأرض. كذلك تم ربط عملية إعادة الإعمار بالحصار والمصالحة، وبتوجهات التنمية والسلام والاستقرار. وبعد سنة ونصف السنة، يمكن القول إن السمات الأبرز الغالبة على هذه العملية هي ما يلي: انعدام شرطها السياسي والأمني؛ تلكؤ الدول المانحة عن الإيفاء بتعهداتها؛ التحكم الإسرائيلي في إدخال المواد اللازمة؛ الغموض ونقص المعلومات وصعوبة الوصول إليها.

وضع فريق فني مكون من ممثلين عن عشرين وزارة ومؤسسة حكومية خطة "الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار"، من دون مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد افتقرت هذه الخطة إلى منظور تنموي شامل يعالج المشكلات في ضوء أهداف وبرامج تنموية تعيد بناء الخريطة الاقتصادية على أساس تنمية القطاعات الإنتاجية والبنى والمرافق التحتية وتطويرها، أو طبقاً لمبدأ "البناء بصورة أفضل". وتم تشكيل فريق وطني لإدارة العملية يتبعه مكتب وطني للإشراف على التنفيذ، وكُلّف البنك الدولي مراقبة صرف تعهدات المؤتمر وقياس مدى تقدم الدعم، على أن يقدم تقاريره مرتين في السنة إلى ما يسمى لجنة الاتصال برئاسة النرويج وإلى السلطة الفلسطينية (AHLC).

أين وصلت إعادة الإعمار اليوم؟

شهدت مسيرة إعادة الإعمار تطوراً بطيئاً في سنة 2015، فحتى أواسط تلك السنة لم يُعَد بناء أي من المنازل المدمرة كلياً، ولم يتم حتى الآن بناء سوى 900 منزل. ويفيد بعض المصادر بأن

الأموال متوفرة لتأهيل وإعادة إعمار نحو 48٪ من المساكن المدمرة كلياً، وبأن العمل جارٍ حالياً على ذلك، وبأن نسبة إعادة الإعمار في القطاعات الإنتاجية (زراعة، صناعة) لا تكاد تتجاوز نسبة 10٪، بينما تجاوز تأهيل القطاعات الخدماتية، كالمياه والكهرباء والصحة والتعليم، 75٪. فقد تم إنجاز نحو 95٪ من عملية إعادة تأهيل الشبكات وربط المواطنين بالكهرباء، وتعويض نحو 3200 منشأه اقتصادية، بالإضافة إلى تجاوز قطاع المياه مرحلة خطة الطوارئ (6 أشهر). كذلك أُغلقت كل مراكز الإيواء، في حين بقي 100.000 نازح تقريباً بلا مأوى. واستفادت نحو 100.000 أسرة من النشاطات المتنوعة المقدمة من وزارة الأشغال العامة والإسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونروا، والتي شملت ما يلي: دعم بدل الإيجار، ودفعات نقدية للفئات التي أصبحت مساكنها غير صالحة للسكن، أو تضررت بصورة جزئية طفيفة أو بالغة.

دخول 7٪ فقط من الحاجة الفعلية من مواد البناء

ويُعتبر دخول مواد البناء عقبة أساسية بسبب التحكم الإسرائيلي (فخلال عام دخل نحو 1.6 مليون طن من مواد البناء، أي نحو 7٪ من الحاجة الفعلية، منها 400.000 طن تقريباً من الأسمنت، وهي كمية تكفي القطاع لمدة شهرين فقط). ومن العقبات كذلك بروز مظاهر فساد تمثلت في تضارب المصالح والمحسوبية، إذ وصل الفساد إلى اختراق أجهزة الحاسوب وتغيير البيانات، الأمر الذي نجم عنه انعدام ثقة المانحين، واضطرار بعض هؤلاء إلى مباشرة الإشراف على أوجه صرف معونته عبر مكاتب محلية. وتبقى العقبة الأبرز تلكؤ الدول المتعهدة عن تسديد التزاماتها، وهو ما يعبَّر عنه بنقص واضح في التمويل.

ومن القضايا المطروحة اليوم ضرورة إعادة النظر فيما سمي آلية إعمار غزة (GRM/آلية سيري)، وهي عبارة عن اتفاقية موقتة مكتوبة وموقعة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية برعاية الأمم المتحدة، وليست مجرد تفاهمات شفوية. لكن يؤخذ عليها أنها لم تصرح بمدى الإطار الزمني لها وماهية مسار العمل المقترح بعد انتهائها، وأنها تنطوي على مخاطر وانتهاكات لحقوق الإنسان، وعلى مأسسة الحصار وترسيخ الوضع الراهن وتعزيز السيطرة

الإسرائيلية على قطاع غزة، من دون أن تتحمل إسرائيل أدنى مسؤولية إزاء عدوانها، وإنما تجعلها هذه الآلية المستفيد الرئيسي من مجمل العملية. علاوة على ذلك، تشكل هذه الآلية مدخلاً أمنياً للحصول على المعلومات، كما أنها تعزز الفساد، إذ نشرت صحيفة "الغارديان" البريطانية تقريراً يقول إن "آلية سيري تشكل نافذة لانتشار الفساد والرشوة بين الشخصيات المتنفذة والمسؤولة عن إيصال مواد الإعمار."

خاتمة

لا تقتصر المفاضلة بين النماذج على وصف غزة بقلعة المقاومة، إذ أُضيفت إلى هذا الوصف أمور أُخرى من قبيل "استتباب الأمن"، و"الانتعاش الاقتصادي"، والجمع بين السلطة والمقاومة، والصمود بمعناه المحدد، أي القدرة على الامتصاص والتكيف والتخفيف وبناء الجهوزية، وبالتالي الحد من مخاطر الكوارث التي يتعرض لها السكان. إن الصمود هو الصلة المفصلية بين الإغاثة والتنمية المستديمة، وهو في الأوضاع الفلسطينية حالة انتقالية بين تدابير البقاء والتكيف والتعافي على طريق التحرر والاستقلال. وإذا كان انقطاع التيار الكهربائي المستمر يتسبب، في سياقات معينة، بانهيار الإنتاج أو إعاقة تحقيق غايات التنمية، فإنه، في السياق الفلسطيني،

يضعف القدرة على المواجهة، ويحد فرص التغلب على ممارسات الاحتلال العدوانية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى المشكلات الأُخرى: أزمة المياه، وأزمة المعابر، وأزمة الرواتب، وأزمة البطالة والفقر، وضعف البنية التحتية؛ فكلها مشكلات من شأنها إضعاف قدرة الفلسطيني على الصمود والمقاومة، الأمر الذي يعني إنتاج حلقة مغلقة: الاحتلال أوجد هذه المشكلات التي بدورها تضعف فرص التغلب عليه. وهكذا، يصبح طريق الحرية والاستقلال هو بالضرورة طريق كسر هذه الدائرة عند أضعف حلقاتها، أي المنطقة التي يتمتع فيها الفلسطيني بفرصة أكبر لتحقيق إنجازات أو اختراقات، وهو ما سميناه النجاح في اختبار الجدارة ما بعد الانسحاب من قطاع غزة وذلك عبر: زيادة إنتاجية الأرض الزراعية؛ تطوير التعليم المهني؛ تشجيع الابتكارات؛ إعادة ترميم البنية التحتية؛ جذب الاستثمار؛ بناء منظومة للتكافل والتضامن الاجتماعي؛ تحسين مستويات المعيشة؛ استعادة الوحدة الوطنية والكف عن إعطاء الاحتلال حججاً وذرائع للانقضاض بين الفينة والأُخرى على قطاع غزة لتقويض قدرته على الصمود والمواجهة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/